ثمرة الحوار

راسل عمر القرشي

■ اخيراً توصّل المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك إلى اتفاق وطني يضمن سلامة ونزاهة العملية الانتخابية المقبلة، بعيداً عن المزايدات الكلامية أو الكسب السياسي الرخيص، وبعيداً عن اي استغلال أو تشويه لمسار العملية برمتها..

التقى المؤتمر وأحزاب المشترك على المبادئ والأسس والأخلاقيات التي ستحكم دون غيرها الممارسة الديمقراطية وتهيئ في نفس الوقت لوجود معارضة فاعلة ترتكز على الموضوعية بدلاً عن الثرثرة واستصراخ اللحظة العابرة..

مبادئ وأسس نأمل ان تعيد الحق إلى نصابه وتزيل كل التخرصات التي روجت لها أحزاب اللقاء المشترك طيلة المرحلة السابقة من الانتخابات.

مرحلة أخرى بُدئت أمس عقب توقيع المؤتمر وأحزاب المشترك على اتفاق المبادئ تحت رعاية ومباركة فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام..

مرحلة ستكشف بوضوح عن المعاني الحقيقية للمسئولية الوطنية التي يعكس المؤتمر الشعبي العام من خلالها حرصه وتأكيده المستمرين على ترسيخ الديمقراطية كخيار لارجوع عنه، وفي الوقت نفسه ستؤكد للجماهير الشعبية صدقية توجهاته الوطنية، التي تصب في مجملها في بوتقة التقدم للوطن والنماء للشعب..

● إن اتفاق المبادئ التي توصلت إليه الأحزاب السياسية هو ثمرة فعلية لنهج الحوار، الذي أرسى مداميكه فخامة رئيس الجمهورية، وبه دون غيره تثبت كل الفعاليات السياسية قدرتها على مواجهة التحديات، والوصول نحو أفضل صيغ الممارسة الديمقراطية.

يستدعينا هذا الاتفاق إلى الارتفاع فوق أية مصالح آنية ضيقة، ووضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار..، يستدعينا إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي بعوامل القوة والتجذر.. والانتصار لرؤانا وقناعاتنا الديمقراطية، باعتماد الصدق عند مخاطبة الجماهير، وصياغة فعل مفيد والعمل على ممارسته بوعي ومسئولية وفي ظل الضمانات والضوابط الديمقراطية الحقة..

● الجماهير الشعبية تترقب الآتي الأجمل..، ولاشك ان اتفاق المبادئ إن تم الالتزام بمضامينه بمصداقية، دون غلو أو شطط.. ودون تساهل أو استثناء سيعزز من نجاحاتنا الديمقراطية، وسينقلنا إلى مرحلة متطورة وعياً وممارسة..

فهل تكون أحزاب اللقاء المشترك عند مستوى المسئولية.. إيماناً وقناعة بالديمقراطية، وتتخلص من عقدة الحزب الحاكم، ومسلسلات التزوير والتلاعب!؟

الرئاسية.. والمجتمع-النخبة

أمين الوائلي

■ تبدو «الرئاسة» اليوم -كمنصب- أقرب الى كل أحد.. مع احتفاظها بالخصوصية الطابعة التي تجعلها على الدوام أبعد عن كل أحد.

حديث الانتخابات الرئاسية -كاستحقاق مهم يعْنُون السنة الانتخابية- والمرحلة القادمة- أحدث تحولاً عميقاً في الوعي الجمعي، قد لا تلاحظه أعين العابرين، لكنه أظهر من ان تخطئه عين المراقب الناقد، فالشأن الرئاسي لم يعد كما كان بالأمس محصوراً في النخب الحزبية والسياسية او مجتمع الصفوة فحسب.. صار حديث المجتمع بأكمله، وأضحى المجتمع الكبير هو النخبة ذاتها، واستعاد المجتمع والمواطن العادي حقه في التساوي مع الصفوة -على الأقل في مشاركتها جدلاً كان يُعدُّ شأناً لا شان للعامة به.

حديث -أو جدل «الرئاسية» أيضاً حقق مصلحة عامة كونه وضع أخص خصوصيات السياسة وأخطر وظائف الحكم ومناصبه، في بؤرة تفكير واهتمام الوعي الشعبي والعقل الجمعي الواسع.. وصار المجتمع بكامله عقلاً سقطت أمامه الكثير من محظورات السياسة وخصوصيات النخب القديمة.

الحراك الذي رافق جدل الاستحقاق الرئاسي.. كان في مجمله ظاهرة صحية لمجتمع يباشر كتاب الديمقراطية وتجربتها درساً درساً.. وفّر مناسبة استثنائية ونادرة لمجاراة جدل الديمقراطية.. تحولاً من محدودية النخب الى مجتمع النخبة.. وحسب فعل كهذا أنه سيذهب بالمجتمع خطوات في اندماجه مع الدرس المرحلي ومشروع المستقبل.. اقتراباً من منطقة الشراكة الفعلية بين السياسي والشعبي.

● النشاط الذي دبّ في ارجاء المجتمع -النخبة.. يشي بولادة طبيعية آمنة لمجتمع سياسي مأمول..

واذا كانت صيحات الأزمات واحتقاناتها ستصاحب التحول المرحلي والتجربة برمتها، فلأن الولادة دائماً -حتى وهي آمنة- من لازمها آلام ومشقات لاكتمال المخاض وانجاز التخلّق.

● اليوم.. بدرجة أو بأخرى.. تبدو الرئاسة طموحاً أقرب الى كل أحد.. عند هذا المستوى الذي صار مستساغاً بالمرة ومشروعاً تماماً.. حتى وإن ظل في كثير من مضامينه نظرياً بحتاً، لابد من الاعتراف بان تطوراً مهماً قد حدث في المضمون والعمق.. أكثر من عشرة مواطنين أعلنوا عزمهم الترشح للرئاسة، رقم أكثر من جاد في الاشارة الى الاستخلاص السابق.

شكراً لانكم تبتسمون..

Ameen101@maktoob.com

حث الحكومة إعطاء المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية دون القفز على الواقع

رئيس الجمهورية: حريصون على إنجاح التجربة وتعزيز المشاركة الشعبية

الذين يزايدون على توسيع صلاحيات لمجالس المحلية هم الذين اعترضوا بالأمس على إنشائها

أموال السلطة المحلية ينبغي أن تذهب وفقاً لما حدده القانون.. وتجنب أي إنفاق مخالف

افتتح فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يوم السبت الماضي أعمال المؤتمر الرابع للمجالس المحلية تحت شعار " تطوير نظام اللامركزية لتعزيز مشاركة المجتمع في التنمية ".

وفي الجلسة الافتتاحية التي بدأت بتلاوة آي من الذكر الحكيم، القى رئيس الجمهورية كلمة حيا في مستهلها المشاركين في المؤتمر.

وقال فخامته " نثمن عالياً ما حققته هذه التجربة الديمقراطية والمتمثلة بالسلطة المحلية من نجاحات ممتازة خلال السنوات الماضية بالرغم مما رافق ادائها في بداية انطلاق التجربة، ولكن النتائج في السنوات الأخيرة كانت إيجابية والأداء راق وممتاز "، مشيراً إلى أن أي عمل عظيم لابد أن ترافقه في البداية بعض الإخفاقات.

واكد رئيس الجمهورية الحرص على توسيع الصلاحيات الشعبية وتوسيع المشاركة بحيث يكون القرار واسع وكل أبناء الوطن يشاركون فيه "ولا يبقى هذا الشعار مجرد حبر على ورق.

وقال الرئيس علي عبدالله صالح " لقد كانت الأربع السنوات الأخيرة ناجحة بكل المقاييس، وكان هناك تنافس رائع بين المحافظات والمديريات، ولذا رأينا إنجازات عظيمة تحققت بسبب هذا التنافس، وسنشهد في المستقبل إن شاء الله تنافساً أفضل وإنجازات أعظم مما تحقق في الوقت الراهن ".

وأردف فخامته قائلا " نحن نحث الحكومة على إعطاء المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية دون القفز على الواقع ودون المزايدة "، واضاف " كان هناك معارضة قوية وشديدة للسلطة المحلية في السابق..وكان لا أحد يريد لها أن تتم، ولكننا قررنا الالتزام بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية والتي تنص على توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ".

وتابع قائلا " الذين يزايدون حاليا على توسيع صلاحيات المجالس المحلية هم الذين اعترضوا بالأمس على إنشاء المجالس المحلية إلا انهم اليوم يركبون الموجه، ونحن حريصون كل الحرص على منح المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية"، منوها إلى أنه وجه رئيس الوزراء بان يأمر الوزراء بتحويل المشاريع التي يزيد اعتمادها عن ٥٠ مليون إلى ٦٠ مليون ومازالت بنظر الوزارت إلى المجالس المحلية، كما وجه الحكومة بان تفي بالتزاماتها أمام المقاولين والمتعهدين ودفع كل مستحقاتهم من أجل حل المشاكل العالقة كونها التزامات من قبل السلطة المحلية أمام المقاولين ولابد من دفعها.

وأعلن رئيس الجمهورية أنه سيتم في القريب العاجل تعديل قانون المناقصات الذي ينظر في الوقت الراهن أمام مجلس النواب، مشددا على أهمية الالتزام بالإجراءات القانونية للمناقصات وعدم القيام بالتكليف المباشر للمقاولين قبل إعلان المناقصات.

وحث فخامة الرئيس السلطة المحلية على ممارسة مهامها بشكل ديمقراطي حقيقي من خلال اجتماع المجلس المحلي بكامل أعضائه و الا تنحصر القرارات في رأس السلطة المحلية أو الأمين العام، مشددا في هذا الصدد بانه يجب أن يشارك كامل أعضاء المجلس المحلي في الوحدة الإدارية او في قيادة المحافظة بحيث تكون القرارات جماعية ويشارك في وضعها الجميع وبحيث لا تكون القرارات صورية، مشيرا إلى أهمية الاستفادة من تجارب الماضي والمتمثلة بتجربة التعاونيات حيث بدأت انطلاقتها بشكل جيد ولكنها في نهاية المشوار تقوقعت وانحصرت في رأس شخص أو شخصين وتحولت مخصصات التعاونيات الى ضيافات و علاجات ودفع ديات.

وقال الرئيس علي عبدالله صالح " نحن حريصون على انجاح تجربة السلطة المحلية، وينبغي أن تذهب أموالها وفقا لما حدده القانون وتجنب أي إنفاق مخالف لذلك سواء للضيافة أو للعلاج أو غيره، مع العلم أن هناك بنداً للعلاج في وزارة الصحة العامة والسكان، كما انه ليس من مهمة المجالس المحلية الضيافات.

ولفت إلى أن هناك تصورات وأفكاراً يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بأداء السلطة المحلية إلى الأفضل مما هو عليه الآن..

كما أكد رئيس الجمهورية على أهمية أن تكون المقاولات مع شركات اعتبارية معترف بها "وليس مع من لديه جرافة أو غرافة أو قلاب ويعلن عن نفسه مقاولا "، مشددا في هذا الشان على أهمية الابتعاد عن السماسرة الذين يتواجدون على أبواب الوزارات والمؤسسات والمصالح، منوها إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية ممثلة بالمحافظين وأمناء عموم وأعضاء المجالس المحلية في المحافظات والوحدات الإدارية.

وتطرق الرئيس إلى المهام التشريعية والرقابية لمجلس النواب، وقال : مجلس النواب هو ممثل للأمة وقد حدد الدستور مهامه وصلاحياته التشريعية والرقابية على أداء السلطة التنفيذية.

وأضاف قائلا " ربما أن أعضاء في مجلس النواب قد تحدثوا أمام ناخبيهم أثناء الحملة الانتخابية أو حمى الانتخابات، ووعدوهم بالمشاريع.. لكن أقول لهؤلاء إن وعودكم بالمشاريع يجب أن تاتي من خلال السلطة المحلية، وعضو مجلس النواب ليس من مهامه تنفيذ المشاريع باعتبار ذلك من مهام السلطة التنفيذية، فهنالك فصل بين السلطات، وأنا أسمع أن هناك مذكرات تاتي إلى الحكومة من مجلس النواب، حاسبوا المقاولين وأنا أفتح لكم الاعتماد، وهذا معناه أن المجلس يتحول إلى سلطة تنفيذية ".

ودعا الرئيس علي عبدالله صالح إلى تجنب الخلط بين اختصاصات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.. مبينا أن مجلس النواب يمثل الأمة وعضو مجلس النواب رغم أنه انتخب في أية دائرة من الدوائر الانتخابية المحددة لكنه في حقيقة الأمر يمثل الأمة بكاملها ولا يمثل دائرته فقط، والذي يمثل المديرية هو السلطة المحلية، أما عضو مجلس النواب فيمثل الأمة.

وتابع قائلا " أما السلطة التنفيذية فمهامها رسم السياسات وهناك مكاتب تنفيذية بالمحافظات والمديريات وسلطة محلية هي التي تقوم بالتنفيذ، وينبغي ان يبتعد الجميع عن قوة العادة، لان قوة العادة أحيانا تجعل الإنسان يعتقد انه يفكر صح، فالتربية والتعليم والصحة والخدمات كانت في يد الوزراء والآن أصبحت مناطة بالسلطات المحلية.

وأضاف " دور الوزارات الان هو رسم السياسة، فعندما تريد خلال هذا العام أو في الخطة الخمسية مثلا انشاء ١٠ آلاف مدرسة فعليك أن ترسمها كسياسة طبقا للخارطة وطبقا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء، ارسم السياسة وقدمها للحكومة ويوافق عليها البرلمان وسلمها للسلطة المحلية للتنفيذ، والمطلوب من الوزير هو رسم السياسة ومراقبة الأداء أيضا ".

ودعا فخامة الرئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى تفعيل دوره الرقابي إلى جانب رقابة السلطة التشريعية من أجل تحسين أداء السلطة المحلية والسلطة التنفيذية.

وقال " إذا وجدت رقابة فاعلة أنا متاكد بان كثيراً مما يطرح حول الفساد سوف يختفي ".

واضاف قائلا " ما احوجنا الى تقييم انفسنا"، قبل ان نتحدث عن فساد واختلاسات ومخالفات الآخرين "، مشيرا إلى أن هناك أشخاصاً عندما يتحدثون عن الخطا لا يتحدث إلا عن الاخرين ولا يتحدثون عن انفسهم في حين انهم مخطئون، لكنهم يخطّئون الآخرين ويجرمونهم.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة ان يحترم الجميع القانون " لانه لم يشرع على شخص او فئة بعينه، وانما تشرع القوانين لكل الناس ".

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء عبدالقادر باجمال أن المؤتمر ينعقد في ظل أجواء ديمقراطية تحضيرية للانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة التي بدون شك ستعزز المسيرة الديمقراطية لشعبنا اليمني العظيم.

وقال: إن المجالس المحلية مثلت في دورتها الأولى نقطة بداية ولبنة أساسية في بناء نظام السلطة المحلية، ولها أثرها المباشر والفاعل في تطبيق هذا النظام ومبادئه الديمقراطية الخلاقة والمجددة لروح الحضارة الإنسانية اليمنية العريقة والتي أكدها قوله تعالى " يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون ".

وأوضح أن تأكيد اللامركزية المالية والإدارية في إدارة شئون الحياة اليومية، التي تمثل روح قانون السلطة المحلية تشكل تحولاً كبيراً في حياة المجتمع وجهاز الدولة.

ونوه رئيس الوزراء إلى أن اليمن يحتاج إلى المزيد من الوقت للتخلص من أنماط التفكير الاجتماعي التقليدي والنمطي والشمولي، حتى تنشأ قيم وأنماط سلوكية جديدة تؤكدها ممارسة عملية وفاعلة على أرض الواقع.

وأضاف قائلا " نحن هنا على المستويين المركزي والمحلي نمثل فريقاً واحداً متكاملاً ذلك أن ما يجمعنا في هذا المؤتمر هو إرادة الشعب وقوة الدستور والنظام والقانون الذي نحتكم إليه جميعاً وهذا هو التجسيد الحقيقي للشرعية الديمقراطية والدستورية التي نضع بها حياتنا السياسية، ونعبر بها سبل الحكمة والموعظة الحسنة وطريق البناء التنموي الشامل".

وأكد أن اقبال اليمن اليوم على استحقاق انتخابي محلي يؤكد على أهمية وضع معايير جديدة لتقييم المهمة التمثيلية لأعضاء المجالس المحلية، بما يعزز دورهم في ترسيخ مبادئ وأهداف نظام السلطة المحلية، وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية وتجسيد دور هذه المجالس في تلبية تطلعات الدولة والمجتمع منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف باجمال " لقد حرصنا في عملية الإعداد للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ على إشراك المحافظات في هذه العملية، والتعبير عن رؤاهم، والإفصاح عن متطلباتهم وأولويتهم التنموية المحلية، وذلك تأكيداً لمصداقية توجه الدولة في تعزيز مبدأ الشراكة الحقيقية بين الدولة والمجتمع المبنية لحاجات المواطنين في شتى المجالات "، مشيراً إلى أن التخطيط مهمة أصيلة للسلطات المحلية باعتبارها المشرفة المباشرة على تنفيذ ومتابعة وتقييم عملية تنفيذ المشاريع وضمان ديمومتها.

وقال «إنه رغم التقدم النسبي الذي حققته المحافظات في هذا الجانب إلا أنه لا يزال هناك بعض القيادات في المحافظات تصر على احتكار الصلاحيات التنموية،وعدم نقل جزء من هذه الصلاحيات إلى المديريات التي ينبغي أن تمارس مهامها واختصاصاتها وفقاً لما نص عليه القانون ولائحته التنفيذية".. مؤكداً أن على جميع المحافظات والمديريات أن تبدي تنافساً متميزاً لتحقيق فرص للاستثمار والنماء من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في نطاقهم الجغرافي، وبحيث تكون روح المبادرة عنصراً رئيسياً في خوض غمار العمل الوطني الإنمائي في أوساط المجتمع لتفجير طاقات الناس المادية والمعنوية على طريق التميز والإبداع والتجديد الحضاري لمجتمعنا اليمني.

واعتبر رئيس الوزراء التجربة الديمقراطية الشعبية المتمثلة في المجالس المحلية، مرتكز الدولة اليمنية الحديثة وناصية امتلاك المستقبل الآمن وحجر الزاوية في البنيان الوطني الراسخ.

وكان صادق أمين أبو راس وزير الإدارة المحلية قد القى كلمة اكد فيها ان حضور فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هذا المؤتمر يحمل دلالة عظيمة على اهتمامه ورعايته المباشرة التي رافقت إعداد نظام السلطة المحلية ولم تنفك ملازمة له منذ لحظة تطبيقه.

وقال: " ان ما حققه هذا النظام من منجزات رغم ضعف الإمكانيات يؤكد صوابية النهج السياسي والبصيرة الثاقبة بان اللامركزية المؤطرة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية هي الوسيلة الناجعة والاكثر مواكبة لروح العصر وتحقيق التنمية والحد من الفقر والنهوض بالمجتمعات المحلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. واعتبر انعقاد المؤتمر مع اقتراب نهاية أول ولاية للمجالس المحلية، فرصة لتقييم مسار التجربة واستخلاص الدروس المستقاه من واقع الممارسة بجوانبها الإيجابية أو ما شابها من قصور وما يحيطها من مشكلات، وتحسين وتطوير نظام السلطة المحلية باتجاه تحقيق أهدافه في خدمة وتنمية المجتمعات المحلية.

وقال: " ان التقرير العام الذي سيتم استعراضه في المؤتمر، سيقدم تقييما مدعما بالإحصاءات والأرقام لمدى انضباط السلطة المحلية لاجتماعاتها المقننة، والإدارة المالية المحلية، والنشاط التنموي في المحليات، الى جانب ايضاح الجهود المبذولة من الحكومة لدعم قدرات السلطة المحلية وما حققته من إنجازات في هذا المجال، وتحليل وضعية السلطة المحلية والاتجاهات والمبادئ التي تشكل الخطوط العريضة لتعزيز نظام السلطة المحلية مستقبلا ".

واضاف " ان نتائج التقييم قد اظهرت ان هناك من المشكلات ما يمكن التغلب عليها بتدابير إدارية تعتمد على ماهو متوفر من الاعتمادات المتاحة، ومنها ما يلزم التصدي لها بخطة استراتيجية بالنظر إلى طبيعتها وحجمها وكلفتها، والتزاما بذلك نضع امام المؤتمر المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية لتعزيز اللامركزية التي جاءت عقب إقرار مجلس الوزراء للإطار العام لمشروع هذه الاستراتيجية ".

وتطرق وزير الادارة المحلية الى نقل الصلاحيات من المحافظات إلى المديريات.. وقال " لقد بلغ عدد المديريات التي اضحت تباشر مهامها واختصاصاتها بنفسها ١٤٤ مديرية تمثل نسبة ٤٣٪ من مجموع مديريات الجمهورية، وبلغ عدد المديريات التي صارت مهيأة الآن لمباشرة مهامها واختصاصاتها ٨٢ مديرية تمثل نسبة ٢٥٪ من مجموع مديريات الجمهورية، فيما هناك ١٠٧ مديريات مازالت بحاجة إلى استكمال تاهيلها حتى تتمكن من مباشرة مهامها واختصاصاتها بنفسها تخطيطا وتنفيذا.

فيما اوضح علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المجلس المحلي بمحافظة لحج في الكلمة التي القاها عن المجالس المحلية، ان تجربة السلطة المحلية كانت ولا تزال في مقدمة اهتمامات فخامة الاخ رئيس الجمهورية، كما ان دعمه الكبير ورعايته للتجربة كان لها الدور الفعّال في تحقيق نجاح السلطة المحلية.

وقال إن ماتحقق خلال السنوات الماضية يعد مكسباً كبيراً رغم الصعوبات والمعوقات التي شابتها.. مشيرا إلى ان الجهود المبذولة على المستويين المركزي والمحلي أرست الدعائم الأساسية للسلطة المحلية والمتجسدة في اللامركزية، وتعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار السياسي وفي مجال التنمية.

السلطة المحلية والدولة الحديثة

بقلم: صادق أمين أبوراس
الامين العام المساعد للمؤتمر
وزير الإدارة المحلية

■ إن المجتمع اليمني وعن طريق العمل الاجتماعي التعاوني استطاع أن يشيد أرقى الحضارات الإنسانية في بلادنا، وعن طريقها استطاع أن يصنع حاضراً عبر عن أصالة الموروث الاجتماعي والتحول الحضاري وتنمية المبادرات الذاتية في شكل المشاريع التعاونية التي وجدت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.. وعلى هذه الموروثات الاجتماعية الواعية شكلت عصب التحول في تجربة الفعل الشعبي الحديث المتمثل بالسلطة المحلية التي أحدثت تحولاً نوعياً في الواقع، وحراكاً اجتماعياً وسياسياً من نوع جديد، ولهذا عبرت هذه التجربة عن حقيقة الوعي الاجتماعي الذي تشكل عن أفعال اجتماعية واعية مدركة لأهمية هذا الفعل وهذه الوثبة التي خلقت نظاماً إدارياً وسياسياً وديمقراطياً من فعل الجميع وإدراك الجميع.

وعن طريق هذه الصفة المعبر عنها بهذه التجربة استطعنا بوعي وإدراك تاريخي أن نصحح الاختلالات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وبالتالي ننتج علاقات اجتماعية جديدة بين الدولة والمجتمعات المحلية.. وبين المؤسسات الاجتماعية الشعبية ومؤسسات الدولة الرسمية.

فبالسلطة المحلية أعدنا تصحيح بعض مفردات الوعي من قضية الدولة ووظائفها المختلفة.

فعن طريقها حدث نوع من المراجعة لوظيفة الدولة ولكن بمشاركة المجتمع الذي أصبح أداة رقابية وإشرافية ذات فاعلية ومؤثرات قادرة على البناء وتصحيح الاختلالات، فالقرار لم يعد محتكراً،وكذا الفعل التنموي وإنما أصبح الفعل التنموي ومصفوفات السياسات الإدارية والتنموية تتخذ بمشاركة أفراد المجتمع والمؤتمر السنوي للمجالس المحلية.

إن الحكم الجيد ذي التأثير الاجتماعي والمقدرة على تحقيق الشفافية والموضوعية في التعامل مع القضايا ومتطلبات الشأن المحلي هو الذي يؤدي إلى تفعيل الواقع الموضوعي وإحياء الأنشطة الاجتماعية الواعية وتطوير اقتصاديات الوحدات الإدارية التي ينبغي أن تعتمد على نفسها بدرجة أساسية في التغلب على المشكلات وتعقيدات العصر ومتناقضاته.

نستطيع أن نتجاوز الكثير من الصعوبات والعراقيل.. فالمجالس المحلية القادمة ينبغي أن تكون أحد أدواتنا لتغيير الواقع وأحد اليات الإدراك الاجتماعي الواعي لخلق شراكة فاعلة مع أفراد المجتمع من جهة، وقواه الاجتماعية والسياسية الحية من جهة أخرى.

الميثاق
مدير التحرير: راسل عمر
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية (٢٠٠) دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية (٤٠٠٠) ريال
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم (١٢)
متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأفون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٢-٤٦٦١٢٨-٤٠٢٨٤٥) - فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net.ye)
● البريد الإلكتروني: almethaq_1@hotmail.com